

الأرشيف النمساوى مصدرًا من مصادر تاريخ مصر الحديث

للكنوز على محمد برطانت

تعتبر النمسا من أولى دول العالم اهتماماً بالوثائق التاريخية وهو اهتمام قديم ومستمر ويرجع إلى القرن السادس عشر حيث تم تأسيس الأرشيف الاقتصادى النمساوى ويتكون الأرشيف النمساوى فى الوقت الحاضر من خمس دور وثائق نوعية لكل منها طابعها المميز وهى :

١ - الأرشيف الإدارى العام Allgemeines Verwaltungsarchiv :

يوجد بشارع فالتر بفينينا wallner وهو يضم أوراق تاريخ النمسا الداخلى منذ سنة ١٥٠٠ وتمثل أوراق وزارة الداخلية الملكية الامبراطورية المجموعة الرئيسية فى هذا الأرشيف ، وإلى جانب هذه المجموعة يضم الأرشيف الأوراق الخاصة بالشتون الداخلية المختلفة ولا يخرج عن ذلك إلا أوراق وزارة النقل والسكك الحديدية وأوراق الخارجية والاقتصاد والدفاع حيث لها أرشيفات منفصلة ولا يسمح بالاطلاع فى هذا الأرشيف إلا على وثائق ما قبل عام ١٩٣٨ .

٢ - الأرشيف المالى والاقتصادى Finanz und Hofkammerarchiv :

وهو فى الواقع أرشيفان منفصلان لا تجمعهما سوى إدارة مشتركة تقع

في شارع جون جاسي Johannes gasse حيث يوجد أرشيف مجلس البلاط Hofkammer والذي يضم أوراق الأرشيف الاقتصادي حيث كان مجلس البلاط منذ إنشائه في عام ١٥٢٧ هو الجهاز المنحكم في الشؤون المالية والاقتصادية للإمبراطورية النمساوية وظل كذلك حتى عهد الإصلاح الذي قام به فردريك ولیم هوج فيتز عام ١٧٤٩ .

ويرجع تأسيس هذا الأرشيف إلى سنة ١٥٧٨ عندما فصلت الوثائق والسجلات الاقتصادية عن بقية أوراق مجلس البلاط وظل الأمر كذلك حتى سقوط مجلس البلاط في ١٨٤٨ . . عندما اندلعت الثورات في معظم أوربا ضد نظام مترنيخ^(١) .

أما الأرشيف الاقتصادي الأحدث Finanzarchiv فيقع في مبنى وزارة الاقتصاد في شارع هيمبل فورت Himmelpfort gasse وهو يضم المجموعات الاقتصادية الأحدث الخاصة بالنمسا وخاصة فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والاطلاع عليه متاح حتى سنة ١٩٢٦^(٢) .

٣- أرشيف الحرب : Kriegssarchiv

ويوجد في شارع Stiftgasse ويرجع تاريخ تأسيسه إلى عهد الأمير يوجين سنة ١٧١١ حيث أنشئ لحفظ أوراق مجلس الحرب الإمبراطوري الذي كان أنشئ منذ سنة ١٥٥٦ . وبدأ الأرشيف يمارس عمله بالفعل في سنة ١٧٤٨ حيث بدأ في جمع الوثائق الخاصة بالفترة من ١٥٥٦ - ١٧٣٦ ومنذ ذلك الوقت أصبح هو الأرشيف المركزي للإمبراطورية الهابسبورج فيما يتعلق بهذا النوع من الوثائق وظل يدار كمؤسسة عسكرية حتى سنة ١٩٢٠ حين أصبحت إدارته مدنية . . ثم أعيدت إليه الإدارة العسكرية سنة ١٩٣٨ .

وهو يضم مجموعة ضخمة من الأوراق والخرائط والأوامر العسكرية إلى جانب مذكرات كبار القادة . . كما يضم مكتبة ضخمة في الشؤون العسكرية وهو بذلك يضم كل المجموعات التي تتصل بالتاريخ العسكري النمساوي باعتبار أن النمسا كانت قاسماً مشتركاً في معظم الحروب التي شهدتها أوربا في العصر الحديث (٣) .

٤ - أرشيف النقل والمواصلات : Verkehrsarchiv

ويوجد في شارع Aspang strasse بفينا . . وهو امتداد لأرشيف السكة الحديد السابق عليه والذي أنشئ في سنة ١٨٩٧ ثم تحول إلى أرشيف للنقل في سنة ١٩١٨ . . وأقدم المجموعات التي يضمها هذا الأرشيف ترجع إلى أول شركة للسكة الحديد أنشئت في النمسا وعملت في الفترة من سنة ١٨٢٤ - ١٨٦٠ .

وعموماً فإن أوراق هذا الأرشيف تتصل بتطور النقل والمواصلات في النمسا وخاصة السكك الحديدية (٤) .

٥ - أرشيف الدولة النمساوية : Haus-, Hof-Und staatsarchiv

ويعتبر الأرشيف الرئيسي للدولة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وسنعرض له بشيء من التفصيل لأنه يوجد به كل الأوراق التي تتعلق بتاريخ ممر الحديث والدولة العثمانية والتاريخ العربي الحديث أيضاً .

ويقع أرشيف الدولة النمساوية في ميدان مينورتن Minortenplatz في مبنى يرجع تاريخ إنشاؤه إلى أوائل القرن العشرين وهو يعتبر واحداً من أغنى ثلاث دور أرشيف في العالم هي الأرشيف الوطني الفرنسي في باريس وأرشيف الفاتيكان ولا يتفوق عليه من حيث عدد الوثائق سوى الأرشيف الفاتيكانية في روما (٥) .

وقد أنشئ أرشيف الدولة النمساوية في عهد الإمبراطورة ماريا تريزا (١٧٤٠-١٧٨٠) وعلى وجه التحديد في سنة ١٧٤٩ وكان الهدف الأساسي من إنشائه هو جمع الوثائق المختلفة لأمبراطورية الهابسبورج وحفظها في العاصمة النمساوية وتسجيلها . . حيث كانت الإمبراطورة ترغب في الحصول على أهم الوثائق التي تتعلق بأسرة الهابسبورج لتحفظ في دار وثائق واحدة . . وعلى ذلك فقد كان هذا الأرشيف ثمرة من ثمرات عهد الإصلاح الذي قاده ماريا تريزا . وقد تم جمع الوثائق الخاصة بالفترة القديمة من الأماكن التي كانت موجودة بها في جراتس اينزبروك وبراغ ، وغيرها . وخلال الفترة التي أعقبت انهيار الإمبراطورية المقدسة وحتى سنة ١٨٥٢ حصل الأرشيف النمساوي على المجموعات الأرشفية الرئيسية لهذه الإمبراطورية أي على أوراق أسرة الهابسبورج وأوراق - المستشارية الإمبراطورية وغيرها .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً إضافات للأرشيف في أعقاب حروب نابليون والفترة الثورية التي شهدتها أوروبا خلال عام ١٨٤٨ .

وكانت آخر المجموعات التي أضيفت للأرشيف هي تلك التي حدثت في عهد الجمهورية الأولى (١٩١٨ - ١٩٢٣) .

أما أوراق السياسة الخارجية الخاصة بالفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٨ فهذه سُلّمت للأرشيف خلال فترة الاحتلال الألماني للنمسا وبعدها (١) .

وكنتيجة لحيازة أرشيف الدولة النمساوية لهذه المجموعات وغيرها أصبح هذا الأرشيف يضم كل الوثائق السياسية والدبلوماسية والإدارية التي تتعلق بسياسة النمسا الخارجية قبل سنة ١٩٣٨ .

ونمة حقيقة هامة يجب ذكرها حول تطور هذا الأرشيف وهي خروج مجموعات ككبيرة منه بتفسيخ إمبراطورية الهابسبورج عقب الحرب العالمية

الأولى إلى المناطق التي كانت تابعة للنمسا خاصة تشيكوسلوفاكيا وإيطاليا . .

كما أن بعض المجموعات قد تعرضت للتلف خلال الحرب العالمية الثانية فقد دعى الخوف من الغارات إلى نقل محتويات هذا الأرشيف إلى مخاء مؤقتة في النمسا السفلى لكن رغم ذلك فقد دمرت بعض المجموعات الهامة وكانت أكبر الخسائر هي التي حدثت في سجلات مجلس الدولة القديم وذلك في ربيع عام ١٩٤٥ بفعل الحرب حيث تحولت النمسا السفلى إلى ميدان قتال لعدة أسابيع وبانتهاء الحرب أمكن نقل المجموعات الباقية إلى مقرها في الأرشيف بواسطة سلطات الاحتلال وأمكن بذلك تفادي المزيد من الخسائر التي كان من الممكن أن تحدث بهذه المجموعات لو بقيت في مقرها المؤقت . . وقد أصاب هذه الوثائق الكثير من الاضطراب خلال عمليات النقل هذه من وإلى فيينا مما تطلب جهداً كبيراً لإعادة تنظيمها وحفظها . .

تلك هي نبذة بسيطة عن تاريخ أرشيف الدولة النمساوية تنتقل بعدها إلى مجموعات الوثائق الرئيسية التي يضمها الأرشيف . .

أولاً : الأرشيف الامبراطوري ويضم ثلاث مجموعات :

١ - أوراق المستشارية الامبراطورية (مجلس وزراء القيصر) Reichshofkanzlei وهي تتعلق بالسياسة العامة للدولة ومن بينها السياسة الداخلية وتوجد عن هذه المجموعة قوائم على درجة كبيرة من التنظيم وإن كان الجزء الأقدم منها قد عانى من التدمير أثناء الحرب ويضم الجزء الأحدث منها تقارير الوزارات المختلفة وهي على درجة كبيرة من الأهمية في دراسة سياسة النمسا الداخلية .

٢ - أوراق مجلس القضاء الامبراطوري Reichshofrat وهي تتعلق

بالشئون القضائية والعدل خلال حكم الهابسبورج وإن كانت تضم مجموعات أخرى من الوثائق مثل أوراق إدارة الانعامات والمفح والسجلات الامبراطورية الخاصة بمنح الامتيازات لبعض الحكام وهذه السجلات توجد بشكل متصل منذ نهاية العصور الوسطى وحتى سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة في سنة ١٨٠٧ .

٣ - أوراق وسجلات المجلس الامبراطورى Reichstagsakten وهي تسكل مجموعة أوراق المستشارية وإن كانت تتفوق عليها في الأهمية غير أن الباحث في التاريخ السياسى لا غنى له عن المجموعتين ..

ثانياً : أرشيف البيت الحاكم النمساوى :

وهو يضم مجموعات كثيرة ومتعددة كلها متصل بتاريخ البيت الحاكم منها أرشيف الهلاط ، ومراسلات العائلة الحاكمة وسجلاتها الخاصة .. ومجموعة أوراق الأمير رودلف وأرشيف الامبراطور ماكسمليان . . وقد عانت المجموعة بعض الحسائر خلال الحرب العالمية الثانية . . وهناك أيضاً مجموعة الارشيدوق فرنسواز فرديناند وهذه لا يمكن الاطلاع عليها إلا بإذن خاص من أصحابها ..

غير أن جزءاً كبيراً من أوراق أسرة الهابسبورج - لورين خاصة تلك التى تتعلق بالنصف الثانى من القرن التاسع عشر لا زالت فى حيازة بعض أفراد العائلة ..

أما أرشيف أسرة لورين فإنه أصبح فى حيازة أسرة الهابسبورج بعد زواج مارياتريزا من فرنسيس ستيفان سنة ١٧٣٦ وأصبح بذلك جزءاً من أرشيف البيت الحاكم (٧) .

ثانياً : الأرشيف السياسى والدبلوماسى :

ويضم بدوره مجموعتين رئيسيتين هما أوراق الدول الأجنبية
Staaten aliteilungen وبمجموعة مراسلات المستشارية والأرشيف السياسى

• Staatskanzlei und politisches Archiv

وعلى الرغم من أن الفواصل بينهما ليست دقيقة فالمادة التاريخية فى الأولى
تقود تلقائياً إلى الثانية فثلاً المادة التاريخية الخاصة بدول غرب أوروبا توجد
موزعة بين المجموعتين . . إلا أن المجموعة الأولى تغلب عليها المراسلات
الدبلوماسية وهى على درجة كبيرة من الأهمية فى دراسة التاريخ الأوروبى نظراً
للدور الذى لعبته النمسا فى التاريخ الحديث (٨) .

وتضم المجموعة هذه، الأوراق الخاصة بعلاقة النمسا بالدول الواقعة فى الشرق
والجنوب الشرقى من أوروبا وخاصة الدول العثمانية حيث لعبت النمسا دوراً
طليعياً فى حماية العالم المسيحى ضد هجمات الأتراك العثمانيين الذين حاصروا فينا
مرتين فى العصر الحديث (١٥٢٩ - ١٦٨٣) . . ثم تطورت العلاقة بين النمسا
والدولة العثمانية من علاقة أساسها العداء إلى علاقة تقوم على تسكامل الدولة
العثمانية والحفاظ على أملاكها فى مواجهة أطماع روسيا (٩) .

وينعكس ذلك بوضوح فى ضخامة الوثائق التركية فى الأرشيف النمساوى
والتي توجد فى مجموعتين رئيسيتين إحداهما ٥٤١ محفظة تغطى الفترة من ١٥٠٣
وحتى عام ١٨٤٨ والأخرى تضم ١٩٢ محفظة تغطى الفترة من ١٦١٩ إلى سنة
١٨٤٨ وكلاهما تتعلق بعلاقة النمسا بالدولة العثمانية وولايتها . . وتضم هذه
الأوراق تقارير قناصل وفرمانات ومماهديات ومذكرات متبادلة بين النمسا
والدولة العثمانية ومعظمها وثائق دبلوماسية .

ولا تقل بمجموعة الأوراق الخاصة ببولندا وروسيا عن الأوراق التركية
فى هذا القسم من الأرشيف السياسى (١٠) .

أما مجموعة المراسلات الاستشارية فتعتبر امتداداً لهذه المجموعة وإن كانت تضم أصول التعليقات والمذكرات الصادرة إلى القنصليات والسفارات النمساوية في الخارج ومسوداتها .. حيث كان جهاز الاستشارية هو الذى يخطط للسياسة الخارجية ويشرف على تنفيذها ..

ويوجد ضمن هذا الجزء المراسلات المتبادلة بين بلاطى فينا ومديرية حيث كان يحكم فرع الهابسبورج فى أسبانيا وتضم هذه المراسلات العديد من الوثائق ذات الأهمية الخاصة فى التاريخ الأوروبى والذى توضح موقف البيتين الحاكمين تجاه العديد من المشكلات والقضايا الدولية^(١١) .

وقد انعكس انهميار نظام الاستشارية القديمة سنة ١٨٤٨ وظهور وزارة الشؤون الخارجية على تقسيم الارشيف السياسى لأكثر من أربعين قسماً تبلورت خلالها مجموعات بالغة الأهمية مثل مجموعات التاريخ الاقتصادى وبعضها معاهدات تجارية .. ومجموعة أوراق المعلومات والذى تتصل بأمن الامبراطورية والمؤامرات التى كانت تدبر ضد الدولة .. ثم أوراق حركة القوميات والحركات الاجتماعية وهى أوراق بالغة الأهمية فى تاريخ الامبراطورية النمساوية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين^(١٢) .

ويهم الارشيف السياسى والديبلوماسى المؤرخون المحترفون وتوجد ضمن أوراق هذا الارشيف الكثير من الوثائق التى تتعلق بتاريخ العرب الحديث .. فالى جانب الأوراق الموجودة عن مصر توجد وثائق عن المغرب فى الفترة ١٧٨٣ - ١٨٣٢ تضمها ثمان محافظ .. كما توجد وثائق عن الجزائر خلال الفترة من ١٧٢٤ - ١٨٠٠ .. وكذلك توجد أوراق عن المغرب (مراكش) فى الفترة الحديثة وعن المسألة المراكشية خلال الفترة من ١٨٨٤ - ١٩١٤ .. وتوجد محافظ عن فلسطين (بافا والقدس - وجنين) ويضم الارشيف القنصلى للقدس ١٥٥ محفظة تغطى الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٩١٧^(١٣) .

وهناك مجموعات نوعية من الوثائق أهمها أوراق المجلس الامبراطورى
عام ١٨٤٩/٤٨ ومجموعة أوراق أسقفية مبنز وهى تتعلق بتاريخ الكنيسة .

كما توجد أيضاً مجموعة أوراق مترنيخ الرسمية على الرغم من أن جزءاً من
مراسلات مترنيخ الخاصة محفوظة فى الارشيف الوطنى ببراغ (١٤) .

والى جانب هذه المجموعات الوثائقية الضخمة يضم الارشيف النمساوى
مجموعة من المخطوطات من بينها مجموعة المخطوطات الشرقية وتكملها مجموعة
المخطوطات العربية والفارسية والتركية فى المكتبة الوطنية بفيينا ومن بينها عدد
من المعاهدات موقعة بين امبراطورية الهابسبورج وسلاطين مراكش فى
أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وقد نعود لشرحها فى فترة
لاحقة (١٥) .

وتقع أوراق التاريخ المصرى الحديث ضمن مجموعة أوراق الارشيف -
السياسى وأوراق الارشيف القنصلى وتوجد موزعة على النحو التالى :

١ - مجموعة المراسلات بين الدولة العثمانية والنمسا وهى كثيرة ومتصلة
وما يتصل منها بمصر يوجد تحت عنوان القسطنطينية ويرجع أقدمها الى سنة
١٦١٩ غير أن أهم ما فى هذه المجموعة هى الأوراق التى تتضمنها المحافظ من رقم
٩٣ الى ١٢٧ وتغطى الفترة من ١٨٢١ الى ١٨٤٨ وهى الفترة التى تبدأ بحرب
اليونان وتمتد الى ما بعد تسوية المسألة المصرية وترد الإشارة إليها فى اثنين من
فهارس الارشيف النمساوى وعلى الرغم من أنها ترد تحت عنوان القسطنطينية
إلا أنها محفوظة تحت اسم تركيا (١٦) .

٢ - المراسلات بين النمسا وانجلترا خلال الفترة من ١٨٣٣ - ١٩٢٠
ومن بين هذه المجموعة محفوظة تتناول المسألة المصرية وتغطى الفترة من ١٨١٤

١٨٥٧ - وعلى الرغم من أنها واردة في الفهرست تحت اسم لندن إلا أنها محفوظة تحت اسم إنجلترا .. (١٧) .

٣ - باقى الوثائق نجدها بشكل مباشر تحت اسم مصر أو موضوعات تتعلق بمصر .. خلال الفترة المبكرة توجد محفظة كبيرة تضم سبع ملفات وتغطى الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٦٠ وتضم العديد من الأوراق والمراسلات حول علاقة مصر بالنمسا وعلاقة النمسا بالمسألة المصرية (١٨) .

كما توجد محفظة عن قناة السويس خلال تلك الفترة أيضاً (١٩) ..

غير أن أكبر المجموعات هى تلك التى تغطى الفترة من ١٨٨١ حتى سنة ١٩١٤ وتحمل اسم مصر وتتكون من ٥٣ محفظة موزعة على النحو التالى :

* المحافظ من ١ - ٨ وتضم البروتوكولات الصادرة خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

* المحافظ من ٩ - ٢٦ وتشمل تعليمات وتقارير مختلفة متبادلة بين الحكومة النمساوية وقناصلها فى مصر خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

* المحافظ من ٢٧ - ٤١ وتعلق بالمسألة المصرية وتطویرها خلال الفترة من ١٨٨١ - ١٨٩٠ بما فى ذلك السياسة البريطانية تجاه السودان .

* المحافظ من ٤٢ - ٤٧ وتتناول الاقتصاد المصرى بما فى ذلك قانون النصفية ولجنة الدين العام والترقيات الاقتصادية التى تمت فى مصر خلال الفترة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٠ (٢٠) .

• المحافظ فن ٥١ - ٥٢ وتناول أوراق إدارة قناة السويس في باريس واتفقيات القناة .

• محفظة رقم ٥٣ وهي خاصة بالذكريات التي أصدرها الخديوى في مصر ابتداء من سنة ١٩٠٤ (٢١) :

أما الأرشيف القنصلي فيضم عدداً من الوثائق منها تلك التي يرد ذكرها تفصيلاً في فهرست الأرشيف القديم وتضم قوائم المسافرين إلى القاهرة والإسكندرية وأوراق السفر الخاصة بهم والبروتوكولات الصادرة في هذا الشأن (٢٢) .

إلى جانب محفظتين تضمّان بعض التقارير القنصلية عن الفترة من ١٨٨٠ - ١٨٩٢ .

وإلى جانب هذه المجموعات الرئيسية توجد بعض مجموعات متفرقة عن مصر منها تلك الموجودة تحت اسم مصر من ١٨٦٧ - ١٩٠٦ وأخرى عن قناة السويس من سنة ١٨٨٧ إلى ١٨٩١ (٢٣) .

وسنعرض في شيء من التفصيل لبعض محتويات هذه المجموعات :

١ - المراسلات العثمانية النمساوية خلال الفترة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٨ وتضمها ٣٥ محفظة تبدأ بحرب اليونان وتستمر حتى نهاية عهد محمد علي وهذه المجموعة في الأرشيف النمساوى تنتهى بسقوط نظام مترنيخ خلال ثورات ١٨٤٨ في أوروبا .

وتضم هذه المجموعة مئات التقارير والمذكرات حول المسألة المصرية وتطورها ولا تضم فقط تقارير سفراء النمسا وقناصلها بل تضم أيضاً صوراً من تقارير سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية وصور المذكرات المتبادلة

بين حكوماتهم والباب العالي وبينما تطفى تقارير مسألة اليونان على الفترة الأولى.. إلا أنه ابتداء من سنة ١٨٣٣ تسكاد التقارير تكون - يومية حول المسألة المصرية .. حيث كانت فينا تتابع الموقف عن طريق ثلاث بعثات دبلوماسية وهي البعثة الدبلوماسية النمساوية في القسطنطينية برئاسة السفير النمساوي ستورمر ثم البعثة النمساوية الدبلوماسية في اليونان (أثينا) برئاسة بروكش أوستن والذي أوفد أكثر من مرة إلى مصر في مهام خاصة إلى محمد علي .. ثم البعثة الفنصلية النمساوية برئاسة القنصل لورين في الإسكندرية . وبينما كان لورين في الظروف العادية يرسل تقاريره إلى أثينا والقسطنطينية ويتلقى منها التعليمات مباشرة فجمده عند الأزمات يرسل تقاريره مباشرة إلى مترنيخ في فينا لكن الحقيقة أن البعثات الثلاث كانت تعمل في تناسق كامل وتصب في النهاية في مترنيخ وتتلقى التعليمات منه .

وفي واحد من هذه التقارير يتضح موقف السلطان العثماني من المساعدات الروسية سنة ١٨٣٣ واستعداده للتخلي عنها إذا توقف محمد علي عن إثارة مزيد من المناهب .. (٢٤) .

ويبدو اهتمام النمسا خلال الفترة هذه بقوة الجيش المصري والبحرية المصرية من التقرير الذي أرفقه ستورمر بتقريره من القسطنطينية في أوائل سنة ١٨٣٣ .

ويوجد ضمن هذه الأوراق أيضاً نص التقرير الذي أعده بروكش أوستن إلى مترنيخ خلال زيارته إلى مصر في مهمة خاصة إلى محمد علي في ٨ أبريل سنة ١٨٣٣ وأيضاً المذكرة التي قدمها نيك باشا السفير التركي في لندن إلى بلرستون في ١٤ مايو ١٩٣٣ عقب توقيع صلح كوتاهية بين محمد علي والسلطان .. (٢٥) .

وتحتفل سنة ١٨٣٤ بالعديد من التقارير حول اندلاع الثورة في سوريا وبينها تقرير مؤرخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤ عن المدى الذي وصلت إليه الأمور

بين محمد علي والسلطان ورغبة محمد علي في إعلان استقلاله ومرفق به عدد من التقارير منها تقرير لدوهاميل (٢٦) .

وتحتفل الفترة التالية بالعديد من الأوراق والمذكرات إلا أن موضوع حرية التجارة يبرز كموضوع يلقى اهتماماً في الفترة التالية خاصة بعد توقيع اتفاقية باهله ليمان بين بريطانيا والدولة العثمانية في ١٦ أغسطس عام ١٨٣٨ حول حرية التجارة وتصفية الاحتكارات في الدولة العثمانية والملحق الذي أضيف إلى هذه الاتفاقية في ١٩ سبتمبر من نفس العام وتوضح التقارير خلال تلك الفترة مدى معارضة محمد علي لهذه الاتفاقية إلى جانب عدد من التقارير التي توضح موقف الدول الأوروبية من مشروع محمد علي للاستقلال عن الدولة العثمانية وهو المشروع الذي كان يلقى معارضة النمسا و إنجلترا (٢٧) .

وتحتفل سنة ١٩٣٩ بالتقارير والمذكرات المتبادلة بين ممثلي الدول الكبرى وحكوماتهم والباب العالي والذي حرص السفير النمساوي في القسطنطينية على أن يراقبها بمراسلاته إلى فيينا حول المسألة المصرية غير أنه من بين هذه التقارير تقرير يبعد كثيراً عن المسألة السياسية ليتناول تقرير أهده القنصل الروماني في مصر د ميدوم ، عن أوضاع الفلاحين في الصعيد الأعلى في مصر مؤرخ ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ومحرر من قنا يوضح المدى الذي وصل إليه أوضاع الفلاحين تحت نظام محمد علي (٢٨) .

كما يوجد العديد من المذكرات المقدمة من سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية إلى رشيد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية من بينها ثلاث مذكرات بريطانية مقدمة في ٢١، ٢٧، ٢٨ أكتوبر عام ١٨٣٩ وهي تتحدث عن موقف فرنسا من التعاون بين إنجلترا وروسيا حول المسألة المصرية وعن التدابير التي اتخذت مع الدروز للثورة ضد محمد علي وعن الإجراءات التي اتخذتها إنجلترا والنمسا للتدخل ضد محمد علي في الشام . (٢٩) .

وتحتل تقارير سنة ١٨٤٠ عن القوات المصرية في الشام وتوزيعها وعن حجم التدخل الأوربي ضد محمد علي والأسلحة التي وزعت على العناصر المعادية له خريطة لتوزيع القوات التركية والإنجليزية في جبل لبنان . . . وهي صورة من تقارير مسترود محررة من جبل لبنان إلى لورد هونسي في القسطنطينية وقد أرفقها ستيرمر بتقريره إلى فينا في ٢٧ سبتمبر عام ١٨٤٠ كما يوجد ضمن أوراق هذا العام نص المعاهدة الموقعة بين باغوص باشا وبين نابيه في الإسكندرية في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ والخاصة بقبول محمد علي شروط معاهدة لندن . . كما تضم هذه الأوراق وثيقة على قدر كبير من الأهمية وهي طلب الموازنة وضع أنفسهم تحت الحماية النمساوية . . وهي وثيقة باللغة العربية ومرفق بها ترجمة فرنسية للطلب الذي تقدم به الموازنة أيضاً السلطان العثماني حول نفس الموضوع وقد تعود إليها في دراسة منفصلة (٣٠) .

أما مراسلات النمسا مع إنجلترا فتتناولها محفظة واحدة تحمل رقم ١١ تحت عنوان إنجلترا وهي تضم من بين أوراقها ملفين حول المسألة المصرية أحدهما يضم مراسلات من مصر خلال الفترة من ١٨٣٣ - ١٨٤٠ من بينها مذكرة على قدر كبير من الأهمية محررة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٣٩ من وزارة الخارجية البريطانية ومرسلة إلى حكومة النمسا حول المسألة المصرية وتحمل وجهة النظر البريطانية والتي نوقشت في اجتماع خاص مع مندوب نمساوي أرسل إلى لندن في ذلك الوقت . . وهي في ٣٤ صفحة من الحجم الكبير . . أما الملف الآخر فيضم المراسلات بين فينا ولندن سنة ١٨٤١ - وبعضها يتعلق بالمسألة المصرية ويحمل الملف اسم القسطنطينية سنة ١٨٤١ (٣١) .

وبينما تضم مجموعة الأوراق السابقة وجهة النظر الأوربية والعثمانية في المسألة المصرية خلال هذه الفترة . . فإن أوراق المحفظة الموجودة تحت اسم مصر في الأرشيف النمساوي تعبر عن وجهة نظر محمد علي وحكومته في المسألة

المصرية وفي العديد من القضايا المثارة خلال تلك الفترة باعتبار أنها تمثل المراسلات المتبادلة بشكل مباشر بين مصر وحكومة النمسا وهي تحوى مئات من المراسلات بين القاهرة وفينا وبين القاهرة وأثينا حيث بعثة بروكش أوستن في اليونان وبين لورين في القاهرة وسفير النمسا في القسطنطينية وتضم بعض الرسائل المتبادلة بين بروكش أوستن وبين إبراهيم باشا في الشام وكذلك اتصالات تمت بين المندوبين الأوروبيين وبين سليمان باشا الفرنساوى في الشام وبرقيات ورسائل متبادلة بين باغوص نوبار وزير خارجية محمد علي ومترنيخ وبرقيات من مترنيخ إلى باغوص سنة ١٨٣٤ حول موضوع استقلال محمد علي .

وعلى الرغم من أن هذه المحفظة تحمل تاريخ ١٧٥٠ - ١٨٦٠ إلا أنها فعلياً تبدأ من سنة ١٨٠٣ وتنتهى سنة ١٨٤٤ ولا يوجد بين أوراق هذه المحفظة سوى وثيقة تركية يرجع تاريخها إلى شعبان ١١٣٠ هـ (مارس سنة ١٧٥٠) . . ومرفق بها تقرير باللغة الإيطالية وهي خاصة بقبول بعض التجار تميمين المدهو طابع الخرقى فنصلا على السفن الإسلامية ولا توجد أى مكاتبات أخرى بعد هذه الوثيقة قبل سنة ١٨٠٣ . . وباستثناء هذه الوثيقة وملحقاتها فإن ما تطلق عليه الوثائق لإسم المشكلة القبطية يستغرق الجزء الأكبر من الملف الأول في هذه المحفظة والذي يغطى الفترة من سنة ١٨٠٣ - ١٨٠٩ (٣٦) .

وقد نفأت هذه المشكلة عندما أرسلت طائفة الروم الكاثوليك بالقاهرة تطلب في عام ١٨٠٤ من الحكومة النمساوية والبابوية التدخل لحمايتهم من الاضطهاد الواقع عليهم من قبل الأقباط المصريين الأرثوذكس الذين يمنعونهم من ممارسة شعائرهم الدينية .

ولشير الوثيقة إلى طلب آخر قدم للبابا بيوس وثالث إلى المجمع المقدس في روما ويبدو أن بعثة كاثوليكية قد أرسلت من أجل هذا الموضوع من قبل البابوية وبالاتفاق مع حكومة النمسا . . الأمر الذي غضب الباب العالي

وأعتبره تدخلاً في شئون رعاياه مما جعل حكومة فينا تقرر في نوفمبر سنة ١٨٠٧ أن أى ترتيبات تضعها سلطات القاهرة المحلية في مسألة الأقباط لا بد أن تخضع بموافقة الباب العالي .

— ويتضح من هذه المحفظة أيضاً أن أحد المشكلات الرئيسية التى كانت تعاني منها السياسة البريطانية هى نظام الاحتكار الذى طبقه محمد على فى سوريا ابتداء من سنة ١٨٣٤ حيث تضم هذه المحفظة عدداً من التقارير خلال سنتي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ عن موقف حكومة بلرستون من سياسة الاحتكار فى سوريا .

— كما توضح عدد من التقارير التى أرسلها لورين إلى حكومته موقف محمد على من اتفاقية أدرنه الموقعة بين روسيا والدولة العثمانية فى ١٤ سبتمبر عام ١٨٢٩ وخاصة ما يتعلق بالتجارة الداخلية (مادة ١) وما يتعلق منها بالتجارة بين روسيا والدولة العثمانية (مادة ٢) .

— وتضم هذه الأوراق أيضاً تقارير عن قوة الجيش المصرى فى بلاد الشام وتوزيعها ومنها تقرير محرر بمعرفة مستر لابي فى بلاد الشام فى فى فبراير ١٨٣٩ عن حجم القوات المصرية وتوزيعها فى بلاد الشام . وفى هذا التقرير حدد مستر لابي قوة الجيش المصرى بما يبلغ ٧٦٥٧٢ رجلاً منها ٢٥ ألف من الفرسان وأن الجيش المصرى يملك ١٤٤ مدفعاً وأن القوات النظامية فى الجيش قوامها ٦١٣٧٢ رجلاً وضابطاً والباقي من الباشبوزن وفرسان الهدو . . وقد أرفق لورين هذا التقرير فى رسالة بعث بها إلى حكومته .

ويبدو أن هذا الحصر كان مقدمة للتدخل العسكرى ضد محمد على فى بلاد الشام خاصة أنه كان يتضمن توزيعاً دقيقاً للقوات ومواقعها . .

— وتضم هذه المجموعة أيضاً برقيات وتقارير عن موقف النمسا من محمد على ومن مشروعاته للاستقلال وهى الدعاوى التى تكررت سنوات ١٨٣٤ ، ١٨٣٧ و ١٨٣٨ ويوضح الموقف النمساوى ههذامن البرقيات بعضها بخط مترنيخ شخصياً موجهة إلى باغوص نوبار والبعض الآخر إلى لورين كما يتضح فى برقيتين متتاليتين فى ٦ أغسطس ١٨٣٨ وبخط مترنيخ وتوقيعه (٣٣) .

وفى هاتين البرقيتين أوضح مترنيخ بما لا يدع مجالاً للشك رفض النمسا لفكرة استقلال محمد على . . والبرقية الأولى تبدأ بالإشارة إلى الاتصالات التى قام بها محمد على حول نيته فى أن يعلن استقلاله وأنه يأمل أن يعترف به العالم المسيحى . . ويشير مترنيخ فى هذه البرقية إلى الظروف التى شجعت محمد على على أن يسعى لإعلان استقلاله هى إدراكه بأن الدول الكبرى التى لازالت متفقة على موقف موحد من مشروع استقلاله ان تبقى متفقة طويلاً . . وأن هذا الاختلاف فى الرأى سوف يخدم أطباعه فى النهاية . . ويرى مترنيخ أن النمسا مطالبة - عن طريق قنصلها لورين - بهدم هذا الخطأ من أساسه وأن لورين عليه أن يذتهز أول فرصة ليعلن بشكل حاسم أن النمسا لن تعترف باستقلال مصر حتى ولو أعان محمد على ذلك من جانبه وستظل حكومة النمسا تعامله على أنه جزء من الامبراطورية العثمانية .

— أما موقف النمسا من المسألة المصرية بشكل عام فتتضمنها مذكرتان ضمن أوراق هذه الحفظه الأولى محررة فى ٧ فبراير عام ١٨٣٨ باللغة الفرنسية تحت عنوان « جوانب من المسألة المصرية التركية ، وهى مذكرة تقع فى ٢٧ صفحة وتعرض بالتحميل لأوضاع الدولة العثمانية والحالة التى وصلت إليها والأخطار التى تهددها وتقسمها إلى أخطار داخلية وخارجية وتركز

على الأخطار الداخلية ممثلة فى محمد على وهى ترى فيه ظاهرة طفيلية نشأت من خلال ضعف الدولة العثمانية وإن هذه - الظاهرة لن تستمر برغم ضعف الدولة العثمانية الظاهر لأنها الأقوى على المدى البعيد .. وأن النمسا لا يمكن أن توافق على شطر الامبراطورية العثمانية إلى شطرين أو أن تهيمن مصر على الامبراطورية العثمانية .

- والمذكرة الثانية محرة فى ٥ أكتوبر سنة ١٧٤٠ وتقع فى ١٦ صفحة وتركز على أن النمسا وهى تؤيد الباب العالى فإنها تساند صاحب الحق الشرعى فى مواجهة ثامر يحاول أن يفرض استقلاله على أساس من الأمر الواقع وهو - موقف يتفق مع سياسة مترنيخ المعروفة فى أوروبا فى ذلك الوقت وتنتهى المذكرة إلى ضرورة إخضاع محمد على بالقوة .

- وتستمر أوراق هذه المحفظة حتى سنة ١٨٤٤ وتركز التقارير فى الفترة التالية على الأوضاع التى خلفها المصريون فى الشام والثورة على العثمانيين سنة ١٨٤٢ وكذلك متابعة لورين فى عدد من التقارير لاتباع بريطانيا سياسة الباب المفتوح والاتفاقية التى وقعتها بريطانيا مع الصين فى ذلك الوقت (٣٤) .

- أما المسألة المصرية فى الثمانينات فتغطيها ١٥ محفظة تضم الأوراق والمراسلات خلال الفترة من ١٨٨١ وحتى سنة ١٨٩٠ بما فى ذلك سياسة بريطانيا تجاه السودان وتشمل الفترة من ١٨٨١ وحتى ١٨٨٣ التقارير والمذكرات المتبادلة حول المسألة المصرية ومن بينها التعليقات التى أرسلتها الحكومة النمساوية فى لندن وباريس وسان بطرسبرج وروما والقاهرة - خلال الفترة من ٢١ - ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .. وهى تركز على أساس الحفاظ على الأمر الواقع الذى أقرته تسوية ١٨٤١/٤٠ والفرامانات السلطانية الصادرة فى هذا الشأن وأن الحكومة

النمساوية ترى أن ذلك مسئولية الدول الكبرى الموقعة على اتفاقية لندن جميعها وتدور كل مراسلات فيينا مع ممثليها في القاهرة وغيرها على أساس هذا المبدأ ، وتضم أيضاً هذه الأوراق البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها وبين الدول الأوربية المعنية بالأمر والتي قدمتها الحكومة البريطانية إلى البرلمان البريطانى في ذلك الوقت وأيضاً المكاتبات والمراسلات الفرنسية في هذا الشأن والمأخوذة عن وثائق الخارجية الفرنسية . . . كما تضم هذه المجموعة عدداً من المذكرات المتبادلة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية حول المسألة المصرية وفي مذكرة مؤرخة في ١٦ مايو ١٨٨٢ أوضحت الحكومة العثمانية لسلطات حكومة فيينا وجهة نظرها التي تقوم على أساس رفض الدولة العثمانية لأية تعديلات في الأمر الواقع القائم في مصر أو ضد الخديوى المعين من قبل السلطان .

كما تضم هذه المجموعة العديد من الوثائق حول مؤتمر القسطنطينية الذى تقرر عقده في تلك الفترة للنظر في موضوع المسألة المصرية وموافقة الدول الأوربية على ذلك بما في ذلك انجلترا . . .

وتضم هذه الأوراق حواراً طريفاً بين مصرى وفرنسى سجله القنصل النمساوى - في بور سعيد حول موقف الشعب المصرى من التدخل الفرنسى البريطانى وحول الوطنية المصرية وتأيد الشعب المصرى لأحمد هرابى وهو مؤرخ في ٦ يونيو ١٨٨٠ (٣٥) .

— كما تضم هذه المجموعة أيضاً مذكرة أرسلتها حكومة انجلترا في ٣ يوليو عام ١٨٨٢ إلى حكومة فيينا تبرز فيها الحكومة البريطانية ما تنوى القيام

من عمليات عسكرية ضد مصر وتذكر فيها أن الأمير سيمور سوف يقوم بإجراء بسيط ومشروع للدفاع عن النفس .

ثم المذكرات التي وزعتها الحكومة العثمانية عقب ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو عام ١٨٨٢ كما تضم أيضاً بياناً بعدد الأجانب العاملين في الحكومة المصرية وجلسياتهم وتطورهم منذ عهد محمد علي وهو مأخوذ من المصادر البريطانية .

— ومنها مذكرة بريطانية مرسلة إلى سفير النمسا في القسطنطينية تؤكد أن — بريطانيا سوف تواصل عملياتها العسكرية في مصر وأنه ليس لديها مانع من مشاركة السلطان العثماني عن طريق إرسال قوات تركية إلى مصر .

— وتضم هذه المجموعة أيضاً العديد من الخرائط والتقارير العسكرية حول سير القتال وتوزيع القوات العسكرية قبل نشوب القتال في التل الكبير ومن بين هذه الأوراق برقية مرسلة من الحكومة النمساوية تنفي فيها الحكومة الإنجليزية بانتصارها في التل الكبير وكذلك قرار محمد شريف باشا بإلغاء المراقبة الثنائية في ٧ نوفمبر ١٨٨٢ .

كما توجد الكثير من المراسلات حول مهمة دوفرين وإصلاح الإدارة في مصر في أوائل سنة ١٨٨٣ (٣٦) .

أما الفترة من نهاية سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٠ فتحفل بالأوراق الخاصة بالسياسة الإنجليزية تجاه السودان خلال تلك الفترة والموقف من الثورة المهديّة ثم بعثه غوردون وإخلاء السودان وبعثة درموند وولف وغيرها (٣٧) .

— أما مجموعة وثائق السياسة الإيطالية في البحر الأحمر خلال الفترة من سنة ١٨٨٤ — ١٨٩٠ فتتضم المذكرات والبرقيات المتبادلة بين الحكومة الإيطالية وبين حكومة فرنسا وانجلترا والدولة العثمانية والنمسا حول — نزول إيطاليا وتوسعها في الدلتا في الجنوب للبحر الأحمر ..

من ذلك مذكرة قدمتها الحكومة العثمانية إلى حكومة فيينا توضح وجهة نظر الدولة العثمانية في نزول الإيطاليين في مصوع مؤرخة في ١٠ فبراير عام ١٨٨٥ .

وكذلك مذكرة مؤرخة في ٥ يناير ١٨٨٥ عن موقف الحكومة الفرنسية من الحملات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر الغربي . .
وأيضاً مذكرة مقدمة من الحكومة الإيطالية إلى حكومة فيينا حول وجهة نظر إيطاليا في احتلال مصوع مؤرخة ٣٥ يوليو ١٨٨٨ حول إعلان السيادة على مصوع . . ومذكرة فرنسية في ٣ أكتوبر ١٨٨٨ إلى الحكومة النمساوية حول موقف فرنسا من احتلال إيطاليا لمصوع .

هذا إلى جانب مجموعة المراسلات التي تمت بين الحكومة الإنجليزية وغيرها من الدول المعنية وبين ممثليها في القاهرة حول السياسة الإنجليزية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن . . وهي مأخوذة عن وثائق الخارجية البريطانية . .

— وكذلك ثلاث مجموعات من الوثائق الإيطالية مأخوذة عن وثائق الخارجية الإيطالية منها مجموعة حول مصوع تقع في ١٤٠ صفحة . . وتقع

المجموعة الثانية في ٩٢ صفحة وهي تضم الوثائق الإيطالية الخاصة
باحتلال أسمره وكرن - أما المجموعة الثالثة فتقع في ٤٤٠ صفحة
وتضم الوثائق الإيطالية حول أثيوبيا وتتضمن النص الإيطالي لمعاهدة
أوتشاللى التى ثار حولها الخلاف بين إيطاليا والحبشة والى وقعت
سنة ١٨٨٩^(٣٨) .

وفى النهاية فإن الأرشيف النمساوى يقدم مصدراً لاغنى عنه
لدراسة تاريخ مصر الحديث وخاصة فى القرن التاسع عشر .

الحواشي

- (1) Austrain History yearbook, 1970 , 71. pp. 17-21.
- (2) Ibid, pp. 23-38.
- (3) Ibid, pp. 39-66.
- (4) Ibid, pp. 67-74.
- (5) Austria facts and figures, Vienna, 1973, p. 154.
- (6) Austrian History year book, pp. 1-4.
- (7) Ibid, pp. 5-10.
- (8) 200/1 Übersicht der Archiv behelfe. staaten abteilungen.

(٩) حول علاقة النمسا بالدولة العثمانية انظر :

Rickett Richard, Abrief survey of Austrian history, wien, 1975.
pp. 23, 24.

د. محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة سنة
١٩٧٧ ص ١٦٣ - ١٦٨

- (10) AB. 200. VIII/7/3. Türkei, 1-6.
VII/3-217 b. Gesandschafts-und konsulatsarchiv (altbehelfe).
knostantinople, 1619-1852.
VII/10, Botschafts archiv, konstantinople.

(11) 200/1 Übersicht der Archivbehelfe, staatenabteilungen
Übersicht der Archiv behelfe, Politischesarchiv.

- (12) Austrian history yearbook, pp. 10-13.

- (13) A.B. 200, VIII/7/3.

A.B Politisches archiv, XXXII, Marokko

VII/3-217 b. Osterr-Ungar, Konsulates in Jeursalem.

- (14) Austrian History year book, 1965, V. I. p. 38.

Der Arabischen handschriften, Mxt 493.

(16) A.B. VII/10. Konstantinople 1. A.

VII/3-217 b, Konstantinople, G-A.

(17) Ibid, , London, B-A, 1833-1920.

(18) A.B. 200 VIII/7/3, I-Agypten, 1750-1860.

A.B. 200/1.

(19) A.B. VII/10, B. Zweite Gruppe, 1.61 Suezkanal, fasz 16.

(20) VI/1 P.A, XXXI, Ägypten, 1882-1917.

(21) VII/3-217 b, Kairo, 1846-1922.

(22) A.B VII/10, Kairo.

(23) Ibid.

(24) 106, Türkei, Gesandtschaftsarchiv, Berichte, 1833 1-V.

(25) Ibid.

(26) 108, Türkei, G.A. 1834.

(27) 111, Türkei, G.A. 1837-38.

(28) 112, Tü kei, G.A. 1839.

(29) 113, Türkei, 1839 VIII-XII.

(30) 115, 116, Türkei, 1840, V-XII.

(31) 11-England, G.A. 1814-1857.

(32) 1, Ägypten, 1750-1860.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) 27, 28 P.A XXXI Ägypten, 1881-1882 VI.

(36) 29-33 XXXI Ägypten, 1882-1883.

(37) 34-41 XXXI Ägypten, 1884-1890.

(38) 48-50, Ägypten, 1885-1890 (Italien Aktion im Roten Meer).